المسيحية لا تتجاوز نسبة ٣٠ — ٣٥٪ من مجموع الجماهير التي تنتمي الى الطائفة المسيحية . وذلك مقابل ١٥ — ٢٠٪ من مجموع الجماهير التي تنتمي الى الطائفة الاسلامية من نفس الفئات الاجتماعية المذكورة . والفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة هذه على اختلاف أوضاعها وانتماءاتها الطائفية ، في الوضع الراهن ، تتعرض ، رغم دخلها المرتفع نسبيا مقارنة مع دخول العمال ، لمعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها الطبقات العمالية والكادحة . فالقسم الغالب اذا من الجماهير التي تنتمي الى الطائفة المسيحية تعاني ما تعانيه سائر الجماهير الاخرى . ولكن يدخل ، هنا ، دور ما يسمى بمسألة الاقليات ومخاوفها في ظل غياب طرح ديمقراطي ثوري منسجم ، هذا بالاضافة الى التضليل الايديولوجي الذي تمارسه على هذه الجماهير الفئة الكومبرادورية الطائفية المارونية وعدم جدية العمل اليساري والتقدمي في شن نضال سياسي وايديولوجي لفك عرى التفاف القسم الغالب من الجماهير المسيحية حول هذا الكومبرادور . فقد اكتفى العمل اليساري القائم « بالنضال » الاقتصادي والاجتماعي الاصلاحي دون أن « يزعج » الجماهير بربط هذا النضال بالسياسة من خلال السعي لتغيير وعيها السياسي والايديولوجي وتثويرها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الحقيقية .

الطبيعة الطبقية للنظام الكومبرادوري

ليس التشديد على تعيين الطبيعة الطبقية الكومبرادورية الطائفية للنظام في لبنان بسماتها واشكال تجسدها الخاصة ، مسألة بحت شكلية او ثانوية . والاختلاف في هذه المسألة مع اي طرح آخر ، يحاول ان يذكر رفعا للعتب مجرد اطلاق هذه التسمية بدون رؤية الاشكال والمعضلات النوعية المميزة لهذا الكومبرادور بعلاقتها بالظروف السياسية الراهنة ، انما هو اختلاف يحدد أساسا مسار كافة المسائل السياسية الاخرى المطروحة .

فبعض الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان يطلق في تحليله « التصويري » التصنيفي والميكانيكي على الطبيعة الطبقية للنظام ، بأنه نظام كومبرادوري تابع يقوم بدور الوسيط بين السوق الامبريالية وبين السوق العربية. **وكأن الاكتفاء بوصف الدور التاريخي السياسي العام للنظام يغنينا عن تحليل سماته السياسية والاجتماعية المميزة في تطورها ومعضلاتها النوعية في كل مرحلة سياسية** واثرها على تكوين الطبيعة الطبقية المميزة له ، وبالتالي عن طرح الشعارات السياسية الملائمة في مواجهة هذا النظام على أساس من النضال في اتجاه الاطاحة به كهدف استراتيجي . والبعض الآخر من هذه القوى والاحزاب التقدمية يمضي قدما من خلال « افتراض » تحليل شكلي غير مستمد من الفهم التاريخي والطبقي العيني للطبيعة الطبقية للنظام الكومبرادوري اللبناني ، فيصل الى « تعميمات » و« نتائج » عامة يتداخل فيها الفهم اللاتاريخي واللاطبقي مع الامنيات الطيبة (لكن الخاطئة !) ، ومع النظرة الميكانيكية والتحريفية من خلال تضخيم بعض المظاهر التي تعبر عنها الطبيعة الطبقية للوضع المحدد . فنجد عددا من هذه التنظيمات يتحدث عن بعض جوانب وظواهر الوضع الطبقي الاقتصادي والسياسي (مع تضخيمها أو تقليص وزنها لا فرق في النهاية .. ما دام الامر لا يخضع لرؤية علمية طبقية ملموسة ومحددة) لهذه الطبقة باعتبارها جوهرها الاساسي .

فالبعض يتحدث عن « الطغمة المالية » بشكل معزول عن طبيعة الطبقة الكومبرادورية ، وتارة أخرى يجري الحديث عن الطبيعة البرجوازية بشكل عام للطبقة